

المأزق الأيديولوجي والسياسي لاستراتيجية «محور المقاومة»

سمير عادل

الغربية. واستطاع الشاه، في مرحلة معينة، فرض شروطه على نظام البعث الحاكم في العراق - صاحب شعارات تحرير الأمة العربية وتحرير فلسطين و «مرحبا بمعارك المصير» ليصبح احد ابطال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل، وبعد ذلك تحول الى حارس البوابة الشرقية- من خلال «اتفاقية الجزائر» عام ١٩٧٥، التي نصّت على وقف دعم إيران للقوميين الكرد في العراق وحركتهم المسلحة مقابل تنازلات كبيرة من الجانب العراقي في (شط العرب) والكف بالتحريض على المطالبة بالجزر طنب الصغرى وطنب الكبرى واي موسى التابعة للأمارات العربية المتحدة اذ احتلها نظام شاه عام ١٩٧١ وما زالت تحتلها ايران . فضلا إلى ذلك، كان لنظام الشاه علاقات قوية مع إسرائيل، التي كان الموقف منها بمثابة بوصلة لتصنيف التيارات السياسية آنذاك على جهة اليسار او جهة اليمين، حيث تنافست جميع التيارات القومية العربية، سواء في السلطة أو المعارضة، على رفع شعارات تحرير فلسطين مثل: من البحر إلى النهر، أو تحرير فلسطين هو الطريق لتحرير الأمة العربية أو تحرير الأمة العربية طريقا لتحرير فلسطين وبالمقابل، اعتُبر نظام الشاه أحد الأنظمة الرجعية المدعومة من الولايات المتحدة، وشكّل جدارًا في وجه النفوذ السوفيتي في المنطقة.

بين محور «المقاومة» ومحور الطائفية:

الأقطاب الإقليمية والدولية في النظام الرأسمالي الذي نعيشه تحتاج دائمًا إلى رفع شعارات فكرية وسياسية لتبرير توسعها وهيمتها السياسية والاقتصادية، سواء على المستوى الإقليمي أو

يدل كل ذلك الوعيد والتهديد بالتجنس في التصريحات النارية للطبقة الحاكمة في إيران، بدءا من مرشد الثورة الإسلامية ومرورا بمجلس تشخيص النظام والحكومة الإيرانية وانتهاء بالبرلمان. هذه التصريحات لا تعكس فقدان التوازن في العقل الاستراتيجي الإيراني بسبب الضربة الموجهة التي تلقاها بسقوط نظام بشار الأسد، ولا يمكن تفسيرها بمجرد التعبير عن الامتعاض أو التكابر أو عدم الاعتراف بحقيقة ما حدث في سوريا، كما يذهب بعض المحللين، بل تكشف هذه التهديدات عن مكانة النظام السياسي-الاقتصادي الإيراني، باعتباره جزءًا من منظومة النظام الرأسمالي العالمي، على الصمود واستمرارية دوره في ظل الصراع المحتدم بين الأقطاب الإقليمية والدولية.

مشروعاً نظام الشاه والجمهورية الإسلامية ذو ماهية واحدة:

محتوى او ماهية المشروعان لنظام الشاه الذي اسقطته ثورة ١٩٧٩، والنظام الذي مثله الجمهورية الاسلامية هما واحد، ويعبران عن تطلعات البرجوازية القومية في ايران ومشروعها التنافسي في المنطقة، الا ان الاختلاف الأساسي بينهما يكمن في أن الأول نجح بالحصول على «رخصة عمل» من الولايات المتحدة للعب دور الشرطي في المنطقة، وكان راضيا بما اقتسمت له أمريكا، بينما سعى النظام الإسلامي للعمل بشكل مستقل ولحسابه الخاص واكثر طموحا وطمعا.

كان نظام الشاه معروفاً بعدائه للتيار القومي العربي، الذي صُنّف آنذاك ضمن خانة اليسار والحركات التي تطمح لبناء مشروع اقتصادي وسياسي مستقل عن الهيمنة الإمبريالية

يُعد المأزق الأيديولوجي والسياسي الذي يعيشه النظام السياسي في إيران في هذه المرحلة من أكثر التحديات خطورة على وجود الجمهورية الإسلامية، ويأتي في ظل التحولات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تسعى إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إعادة تشكيل المنطقة بما يتماشى مع رؤيتها الاستراتيجية. وتمثل هذه المرحلة أكثر الفترات التاريخية حرجًا التي تمر بها إيران منذ اختطاف التيار الإسلامي الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بدعم الثلاثي الغربي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وإقصاء القوى اليسارية التي شاركت في الثورة في خضم الحرب الباردة.

التهديدات المتكررة لعلي خامنئي، مرشد الجمهورية الإسلامية، بإشغال الفوضى وحرب أهلية في سوريا خلال أسبوعين، تزامنت مع تصريحات من محسن رضائي، عضو مجلس تشخيص النظام والقائد السابق للحرس الثوري، بالإضافة إلى المواقف المتناقضة لعباس عراقجي، وزير الخارجية، التي تراوحت تصريحاته بين التهديدات والدبلوماسية، مما يعكس تخبّطاً واضحاً في المواقف الرسمية للحكومة الإيرانية، وفضلا على ذلك وفي سياق المواقف انفا، اعلن أحمد بخشايش أردسباني، عضو لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، بوجود ١٣٠ ألف مقاتل في سوريا، دربهم قاسم سليمان، القائد الذي اغتالته الإدارة الأمريكية قرب مطار بغداد في بداية عام ٢٠٢٠، وهم بانتظار الأوامر للتحرك. أي



التمة ص ٣

الحكومة مسؤولة عن توفير التأمين الصحي للمواطنين وليس المتاجرة بحياتنا!

بيان مؤتمر الحرية و التغيير حول خصخصة القطاع الصحي في كردستان

لجميع المواطنين، وليس المتاجرة بصحتهم وحياتهم.

لذلك، فانه أمر في محله ان نرفع جميعنا قبضاتنا ونرد على هذه الاعتداءات بشكل موحد وقوي. ومن أجل توسيع احتجاجاتنا لخلق سد فعال وكبير ضد تطاول السلطات هذه، وإجبارها على التراجع عن هذه الخطة القمعية والظالمة.

ندعو كافة جماهير كردستان للانضمام إلى هذه الحملة وإجبار السلطات على توفير التأمين الصحي لنا!

مؤتمر الحرية والتغيير

٢٠٢٥-١٠-١٠

ولكننا نرى كيف يعترف وزير الصحة هذه الأيام بتحويل جزء من القطاع الصحي للقطاع الخاص وهو الأمر الذي لا يعني إلا المتاجرة ب حياة المواطنين تحت مسمى «الإصلاح». كما ان توفير التأمين الصحي المجاني لكل المواطنين هو شرط أساسي لأي إصلاح تطالب به الحكومة، بغض النظر عن وجود أو غياب القطاع العام أو الخاص!

نحن نعلم جميعاً أن هناك الكثير من الثروات والموارد الطبيعية في هذا المجتمع لدرجة أن النفط والغاز والموارد الطبيعية فقط كافية لعدم المتاجرة بصحة المواطنين.

وعلى العكس من ذلك، من واجب السلطات توفير التأمين الصحي

في ظل حالة البطالة والفقر والعوز التي ضربت حياة الشعب الكردي، وفي وقت لا يتم فيه دفع الرواتب كل ثلاثة أشهر، ونرى كيف تتصرف وزارة الصحة تحت اسم الإصلاح، اذ توقع عقدا لمدة عشر سنوات مع شركة وهمية وتحفر حفرة أخرى لدفن أجسادنا. وبالطبع ان هذه ليست إلا الخطوة الأولى لجذب القطاع الصحي للقطاع الخاص. فكما رأينا سابقاً في مجال التعليم، فأنا أغلب المدارس قد تم خصخصتها، وبالتالي يريدون حرمان الفقراء من حقوقهم الأساسية والحكم عليهم بالموت البطيء.

وحتى في ظل النظام الفاشي السابق، كان هذان القطاعان العامان مجانيين.

وهم جديد تقدّمه الرجعية

قاسم هادي

الصفحة الثانية

ماذا تعني نية تفجير مقام السيدة زينب؟!

همام الهمام

من خلالها على مصالحتها في سوريا.

الخاتمة:

عرضنا هذه المعطيات لنصل إلى نتيجة واضحة: بينما تتصارع القوى العالمية في سوريا لسيط نفوذها، وتتنافس القوى الإقليمية بمشاريعها، يغيب تمامًا مشروع إنقاذ الإنسان السوري. عانى السوريون من بطش القوميين على يد البعث، ومن بطش الإسلاميين بمختلف تنظيماتهم.

يمكننا القول إن سوريا، من دون مشروع علماني يعيد تعريف الإنسان فيها على أساس هويته الإنسانية لا الدينية أو القومية، محكومة بالمأساة. عقارب الساعة لا تنتظر، وما لم تتكاتف القوى المدنية والعلمانية لتقديم مشروع بديل يمثل الجماهير السورية التواقفة إلى الحرية والكرامة والأمان، فإن السيناريو الأسود في سوريا قابل للتكرار.

على القوى الإنسانية في العراق، المنطقة، والعالم أن تدعم هذا التيار المدني وتقويه، لأن إنقاذ السوريين يبدأ من مشروع يُعلي الإنسان فوق كل الهويات الأخرى.

أشار إليه آنذاك تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايز. المنطقة اليوم مختلفة عن عقدين مضيا، ولكن وكما يقول علم التحقيق: "إذا أردت أن تعرف من الفاعل، فعليك معرفة المستفيد". هنا نجد قوتين أساسيتين تستفيدان من إذكاء الطائفية في سوريا: إسرائيل والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

• إسرائيل:

لدى إسرائيل مصلحة مباشرة في تقسيم سوريا. فهي لا تريد دولة كبيرة ذات إرث قومي قوي على حدودها، لأن ما لا يُعدّ خطرًا اليوم قد يصبح تهديدًا في الغد. وفي ظل معارضة الولايات المتحدة ودول المنطقة لفكرة تقسيم سوريا، يبدو أن تكتيك الحرب الطائفية والتطاحن الداخلي يخدم استراتيجيتها لإضعاف الدولة السورية.

• الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

إيران، بخبرتها الطويلة في إدارة الفوضى (كما شهدنا في العراق ولبنان)، تسعى إلى تحقيق مكاسب استراتيجية في سوريا. وفق تقرير نشرته صحيفة "صنداى تايمز" البريطانية، أنفقت إيران منذ عام ٢٠١٢ أكثر من ٥٠ مليار دولار لدعم النظام السوري، شملت رواتب عسكريين، مساعدات نفطية، واستثمارات داخلية. هذه الأموال لن تتركها إيران تتبخر، لذا فإن سلاح الطائفية والقتال الداخلي هو خيارها الوحيد لخلق منطقة نفوذ جديدة تحافظ

حتى لو أعلنت الإدارة السورية اعتقال جماعة تنتمي إلى داعش كانت تنوي تفجير «مقام السيدة زينب» في سوريا، فهذا لا يعني أن السيناريو قد أُغلق وانتهت إمكانية حدوثه. بل إن التطرق إلى حدث كهذا أمر بالغ الأهمية. وكما يُقال: "التجربة

تُعلم الإنسان". نحن في العراق شهدنا وعرفنا تمامًا ماذا يعني تفجير مرقد مقدس لدى طائفة مثل الشيعة. ففي ٢٢ فبراير/ شباط ٢٠٠٦، جرى تفجير مرقد الإمامين العسكريين في مدينة سامراء، ليُفتح بذلك فصل جديد من تاريخ العراق المعاصر.

مع الأيام الأولى للتفجير، اندلعت موجة من الخطابات الطائفية، وتحركت الميليشيات الشيعية والسنية على حدٍ سواء لخطف وقتل العراقيين على الهوية، ما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف من الأبرياء بلا ذنب. كان الهدف من ذلك ترسيخ الطائفية كجزء من الهوية العراقية، وتمكين الأحزاب الإسلامية من تمثيل طوائفها والتفاوض باسمها. وانتهى الأمر بجلوس هذه الأحزاب على طاولة «الحوار الوطني» لتقاسم السلطة، وفق سيناريو "الفوضى الخلاقة" الذي



وهم جديد تقدّمه الرجعية

قاسم هادي

ثم اعادت السلطة لطالبان واعترفت بها بعد كل ذلك الدمار العالمي.

إن الوضع السوري والمتوقع القادم داخل العراق تستطيع تلمسه قبل حتى الخوض فيه، اعتراض امريكا بكلا حزبيها ودعايتها حول الحكم الإسلامي الارهابي وتجاوزاته على حقوق الإنسان لم يشمل إسلام السعودية وتركيا «المعتدل» الكلمة التي لاتعني اكثر من انه اسلام مطيع وقادر على تحقيق اهداف الغرب، وبعد «الحرب على الارهاب» والملايين الذين قضوا بسبب تلك الحرب والأبرياء الذين اعتبروهم أضرار جانبية كئمن للديمقراطية فان امريكا نفسها وبمساعدة تركية-خليجية تقدم جبهة النصره وداعش كمنقذ و«إسلام ديمقراطي» لجماهير سوريا المتمدنة.

لكن مايرهق فعلا ويدعو للتقيؤ ان كل ماذكرته أعلاه ليس بجديد ويعرفه الشارع العراقي جيدا وفي الوقت ذاته يستطيع انتهازيو الوجبة الجديدة إقناع بعض العراقيين ودفعهم للتعلّق بالتغيير القادم وانتظاره واستطاعوا ايضا منح الوعود بشكل سخي وبدون توقف مما يجعل التخدير اكثر فاعلية وكأن الاثنى وعشرون سنة الماضية من حياة العراقيين لم تكن كافية لفضح حقيقة التغيير القادم والذي لايعني اكثر من دفع وجبة جديدة تحتاج حصّة من النهب او حصة اكبر لشركاء الفترة السابقة.

وخلقوا منه كفارس مخلص لكل الأمريكان الناطقين بالعربية وانقاذ بلدانهم الأصلية من ايران والكيان. إلا ان الامل الأكبر كان في التدخل في حرب غزّة وحل الدولتين والقضاء على الميليشيات الذي شكلته تصريحاته بشكل ضبابي بقدرته على وقف إطلاق النار والتي تغيرت بعد الانتخابات بان وقف إطلاق النار مشروع بالقضاء ليس فقط على حماس بل بالقضاء على اي سلاح بيد غير اسرائيلية، حيث لم يشر من قريب او بعيد عن القاء الهاجانا او جماعة الهيكل او جماعات الحماية المحلية (مونيستيال) وغيرهم السلاح بالرغم من انه سلاح ميليشياوي خارج الدولة. كما شمل دعمهم لترامب تأييدهم لتغيير مناهج التعليم التي تعود بأمريكا إلى فترة الحكم الكنسي في عصور اوربا المظلمة.

إن مافعله لتنفيذ الوعود هو الاتفاق مع روسيا بالانسحاب من سوريا ووقف دعمها للنظام مقابل تخلي الناتو عن أوكرانيا فتكون حصة روسيا تفعل بها ماتشاء مما يجعل المنطقة، سوريا لبنان العراق.... من حصة امريكا لذا هو ينوي ان تكون هنالك حكومات تدين بالولاء له كما انها تكون عثرة كبيرة في المشروع الصيني «حزام واحد طريق واحد». لكن هل هذا فعلا ما أراده منتخبيه من كلا الجانبين الموهومين؟ ليست المرة الاولى ولن تكون الأخيرة في السياسة الأمريكية بالتخلي عن أصدقائها وشركائها الذين يفتحون لها الأسواق وابواب السيادة للتحكم في بلدانهم ثم بدون مقدمات تتركهم عرضة للدمار حين لا يتم تحقيق أهدافها هناك وكمثال ليس ببعيد تخليها عن افغانستان بعد الحرب التي كُبلت العالم خسائر فادحة بالأرواح والممتلكات ليست فقط لتلك الدولة وانما لكل الدول التي شاركتها في الغزو

وعد ترامب في حملته الانتخابية بوقف الحرب في أوكرانيا خلال يوم واحد وبالنظر في حرب غزّة وحل الدولتين، والجميع يعرف، وبضمنهم المتحمسون الذين صوّتوا له ان نظامه وحكومته غير قادرة على تنفيذ هذه الوعود من ناحية مصلحة جماهير تلك البلدان وجماهير امريكا نفسها. في الوقت الذي يتيهأ العالم للخوض في اكبر ازمة اقتصادية في تاريخ الرأسمالية لذا فانها تختار مجددا التضحية بالانسان ودفعه باتجاه الحروب والأزمات السياسية والصراعات العرقية والدينية والمذهبية لتغطية الفشل الاقتصادي والسياسي للرأسمالية وسقوط ديمقراطيتها المزعومة وتحويل أنظار العالم إلى اتجاهات متعددة واعداء كثر وأسباب غير واقعية لبقاء حكم الرأسمالية مقابل سحق الإنسان بفكوك متعددة بالفقر بالقمع بالحروب بالأمراض الفتاكة وفشل نظام الصحة العام العالمي بالانهك اليومي الذي يقابله انخفاض المستوى المعيشي إلى ادنى مستوياته منذ استلمت الرأسمالية زمام السلطة حول العالم.

في حملته ووعوده حول غزّة كانت هنالك تصريحات فضفاضة وغير مباشرة ومع بعض الإغراءات في مكاسب شخصية ايضا تمكّن من كسب دعم المغفلون العرب من خلال لوبي عرب امريكا الذين يحتجون اليوم على بعض الوزراء الضالعين في دعم الكيان ومعروفين بحملاتهم الشرسة ضد الهجرة «العربية» لأمريكا، لكنهم في الوقت القصير السابق كانوا من اكثر المناصرين لترامب



المأزق الأيديولوجي والسياسي...

سمير عادل

الحرّة مع السلع التركيّة والصينيّة وغيرها. أما الهزيمة التي تعرضت لها إيران في سوريا، فقد كبدتها خسائر اقتصادية كبيرة تقدر، وفقاً للتوقعات الأولى، بحوالي ٦٠ مليار دولار. فقد استثمرت أموالاً طيلة هذه السنوات في صناعات النفط والغاز والفوسفات والسيارات والأدوية، كما استثمرت مبالغ ضخمة في البنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانئ. تلك الاستثمارات لم تكن لتتحقق لولا هيمنتها العسكرية في سوريا. ورغم أن السلطة السياسيّة الحاكمّة في العراق هي من صنعها ومواليها لها، إلا أنها لم تتمكن من استثمار نفس القدر من الأموال في العراق كما فعلت في سوريا. والسبب بسيط؛ إذ توجد منافسة رأسمالية شديدة في السوق العراقيّة، مثل الاستثمارات التركيّة بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الشركات الأمريكيّة في مجال الطاقة، إلى جانب الشركات الروسية والصينيّة والفرنسيّة والبريطانيّة. ما نريد قوله في هذا السياق هو أن فائض القوة العسكريّة للنظام السياسي في إيران غير قادر على الانكفاء إلى الداخل لأنه يعبر عن الضرورة الملحة للحاجات البرجوازية القوميّة، ولن يتلخ النظام بسهولة الهزائم العسكريّة التي لحقت به في غزة ولبنان وسوريا.

في النهاية، ان الانكفاء إلى الداخل، يؤدي إلى تفكك الجمهوريّة الإسلاميّة من الداخل، وبالتالي انهيارها. إن الخصيصة التي تميز البرجوازية القوميّة الإيرانيّة التي يقودها نظام الملالي تكمن في توسيع نفوذها الاقليمي عبر الهيمنة العسكريّة، وهذه الهيمنة بحاجة إلى أيديولوجية سياسيّة تدعمها. استجابة لذلك، نشأ غطاء أيديولوجي إسلامي للنزعة القوميّة التوسعية الإيرانيّة. إلا أن هذه النزعة تصطدم بالهيمنة الإمبرياليّة في المنطقة، ويجب أن يكون هناك مخرج قادر على تعبئة التيارات السياسيّة الأخرى في المنطقة، لتشاركها رؤيتها السياسيّة وتوحيد صفوفها وزجها جميعاً في صراعها على النفوذ مع الإمبرياليّة وحلفائها. من هنا، جاء مفهوم «محور المقاومة والممانعة» بنكهة إيرانيّة جديدة، يهدف إلى إخفاء حقيقة المشروع القومي الذي يقوده النظام الإسلامي في إيران.

وفي المحصلة النهائيّة، فإن النظام الإسلامي في إيران يقف أمام خيارين، كلاهما صعب. الأول هو إعادة تموضعه وهيكلته أذرعه الميليشياوية في المنطقة للتوسع مجدداً، ويصطدم هذا الخيار بجدار التغول الإسرائيلي وانتصاراته العسكريّة في المنطقة، ويُحتمل أن يلجأ إلى إشعال الفوضى في سوريا والعراق بهدف انتزاع امتيازات سياسيّة واقتصاديّة من دول المنطقة. أما الخيار الآخر فهو الإذعان أمام إسرائيل والولايات المتحدّة الأمريكيّة والقبول بصفقة تنازلات كبيرة، مما سيؤدي إلى انكفائه نحو الداخل، ويُعدّ ذلك بمثابة نهاية لمشروعه. بعبارة أخرى، لقد حانت لحظة أفول شعار «محور المقاومة والممانعة»، وستواجه القيادة الإيرانيّة صعوبة في حشد التعبئة الجماهيريّة والسياسيّة، مما سيؤثر في قدرتها على إيقاف تدحرج كرة فشل المشروع القومي البرجوازي الإيراني في المنطقة.

على «القضية الفلسطينيّة». مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في مراحل معيّنة من اشتداد التنافس، وحسب مقتضيات المرحلة، يعتمد الطرفان إلى تسخين المستنقعات الطائفية، لتبرز منها جماعات ومليشيات سنية وشيعية تعمل كمطية لها، كما شهدنا في ظهور تنظيم داعش. وعلى سبيل المثال لا الحصر، رد أحمد داود أوغلو على أسئلة الصحفيين، الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية لتركيا آنذاك، على سؤال حول سيطرة داعش على ثلث مساحة العراق بعد ٣٠ حزيران ٢٠١٤ بقوله إن هناك ظلمًا طائفيًا في العراق. وكذلك شهدنا الحرب بالوكالة التي دارت في سوريا، حيث رفع محور «المقاومة» شعار الدفاع عن المقدسات، مثل شعار «لن تُسبى زينب مرتين». وقد أطلقت أسماء لرموز شيعية على معظم المليشيات التي جُلبت من العراق وباكستان وأفغانستان، مثل «الفاطميون»، و«الزينبيون»، و«أبو الفضل العباس»، وغيرها. وفي المقابل، واخيرا وصلت الجماعات المنشقة عن تنظيم القاعدة وهي «هيئة تحرير الشام» -وهي مليشيا سنية وتنحدر من منابع الاخوان المسلمين- إلى دمشق في اليوم الثامن من كانون الأول ٢٠٢٤ بدعم من الدبابات التركيّة لتتحول سوريا إلى قلب الشرق الأوسط الجديد.

ويكشف ما حدث، النقاب عن أن الصراع الدائر في المنطقة هو صراع بين المشاريع القوميّة التي تهدف إلى الهيمنة على المنطقة. أي بشكل اخر نوضحه، يتمثل المشروع الأول في المحور القومي التركي بصياغة أردوغانية، وبنقشتين: تارة فلسطينية وأخرى حرب على الإرهاب، حسب الظروف السياسيّة. أما المشروع الثاني، فهو المحور القومي الإيراني بلباس «محور المقاومة»، الذي يتخذ من معاداة إسرائيل وأمريكا عنوانًا تارة، ونصرة الشعب الفلسطيني عنوانًا آخر. وفي وتنافس هذه المشاريع، في خضم صراع المشاريع الإمبرياليّة العالميّة في المنطقة تحت عناوين محاربة داعش والإرهاب.

ان معضلة النظام السياسي-الاقتصادي في إيران تكمن في أنه غير قادر على الاندماج في علاقات رأسمالية طبيعية أو الانضمام إلى المنظومة الرأسمالية العالميّة. فمن جهة، لا يقبل النظام بالقسمة، أو بالأحرى، لا يرضى بالفترات الذي ترميه الإمبرياليّة العالميّة التي تهيمن على تقسيم العمل في الإنتاج الرأسمالي العالمي. ومن جهة أخرى، هو غير قادر على المنافسة الاقتصاديّة في السوق الرأسماليّة؛ إذ لا يملك رأس المال ولا يملك التكنولوجيا الصناعيّة المتطورة التي تمكنه من دخول سوق المنافسة الرأسماليّة. لذلك، لا أمامه سوى اللجوء للتدخل العسكري من خلال تشكيلات موالية له، تعتمد على العقائد والأيديولوجيا التي ينشرها.

إذا نظرنا، على سبيل المثال، إلى السوق العراقيّة، نجد أن السلع الإيرانيّة تغرق الأسواق في مناطق الوسط والجنوب، ليس بسبب جودتها النوعية، بل بسبب وجود المليشيات الموالية لإيران وسيطرتها على الأسواق العراقيّة. فهي غير قادرة على المنافسة

العالمي، بغض النظر عن مدى الزيف والخداع والتضليل الذي يحملها تلك الشعارات.

القطب الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة، تبنى شعارات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأحيانًا زينها بشعار «الحرب على الإرهاب»، خاصة في المواقف التي يصعب فيها تبرير سحب الشرعيّة من أنظمة سياسيّة معترف بها دوليًا لإسقاطها، أو حيث تتعدّد إمكانيّة التعبئة السياسيّة لشن حملات ضدها. هذا ما رأيناه في غزو أفغانستان والعراق، وما نشهده اليوم من حرب إبادة جماعيّة في غزة.

أما القطب المنافس، بقيادة روسيا والصين، فقد رفع في مرحلة ما شعار «احترام القانون الدولي» وروج له بقوة. لكن عندما شنت روسيا حربها على أوكرانيا، تغاضت عن هذا الشعار واستبدلته بشعار جديد: عالم متعدد الأقطاب أكثر عدالة.

في منطقتنا، تداخلت رايتان فكريتان وسياسيتان شكلتا محوراً للجدل والاصطفافات، ونُظمت حولهما أكبر حملات التضليل الإعلامي والدعائي: الحرب على الإرهاب والصراع الطائفي أو الدفاع عن الطائفة. شهدنا فصول هذه الصراعات في المنطقة، سواء خلال الحرب الأهليّة التي اندلعت في ظل احتلال العراق عام ٢٠٠٦، أو مع إعلان ما يُعرف بدولة الخلافة الإسلاميّة في العراق والشام عام ٢٠١٤، أو كما تجلّت هذه الصراعات في الحرب الأهليّة السوريّة، التي بدأت عام ٢٠١١ وتحولت إلى ساحة لحرب الوكالة الإقليميّة والدوليّة.

وسط هذه الحروب، لمع بريق شعار «المقاومة والممانعة»، ساهم في صياغته، النظام القومي في سوريا، بزعامة بشار الأسد للوهلة الأولى بعد غزو واحتلال العراق، وتعزز بزعامة الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران التي تبنته كجزء من مشروع إقليمي وهو توسيع مساحة النفوذ القومي البرجوازي الذي مثله النظام السياسي الجديد في طهران بعد ثورة ١٩٧٩، وحيث تبنى شعار «تصدير الثورة».

إن شعار «تصدير الثورة» الذي تبنته الجمهوريّة الإسلاميّة هو في جوهره شعار قومي برجوازي مغلف بأيديولوجية إسلامية، بهدف توسيع النفوذ وتأمين موطئ قدم لها في المنطقة. وقد مثّلت الحرب العراقيّة-الإيرانيّة (١٩٨٠-١٩٨٨) إحدى المحطات الدمويّة لشعار المذكور، إذ شهدت صراعاً شرساً بين رؤيتين متناقضتين على المستويات الأيديولوجية والسياسية والعسكرية: الأولى تتمثل في التيار القومي العروبي بقيادة نظام البعث، والثانية في التيار الإسلامي الذي مثّله النظام السياسي للملالي في إيران. بعبارة أخرى، كانت هذه الحرب صراعاً على الهيمنة في المنطقة، بين البرجوازية القوميّة الإيرانيّة والبرجوازية القوميّة العربيّة بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ.

لم يكن للمشروع القومي البرجوازي الإيراني، بالقيادة الجديدة لنظام الملالي، إمكانيّة التغلغل في المنطقة تحت راية قومية، كما هو الحال مع المشروع القومي البرجوازي التركي الذي يقوده حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان. ويظهر أن كلا المشروعين يتنافسان في نفس المسار، عبر التزاحم

حرائق كاليفورنيا

قاسم هادي

لبعض شركات العقارات من شمل المساح مثلا ومرآب السيارات من ضمن المساحة الخضراء وليست من ضمن مساحة البناء في ترخيص بناء المجمعات السكنية مما قلص المساحة الخضراء إلى حد كبير، كما حدد ذلك القانون ان العقارات التاريخية وهي المنشآت والمجمعات سكنية او تجارية التي تم بناءها قبل ١٩٩١ لايشملها القانون الجديد ولايفرض عليها وجود مساحة خضراء في حال اعادة إعمارها، بالرغم من ان الكثير من الشركات التي استولت على تلك العقارات لم تعمرها بل هدمتها بالكامل واعادت بناءها لكنها بقيت محتفظة بذلك الحق. وكل ما ذكر في هذه الفقرة فان زيادة البناء في المدن الكبيرة خصوصا كان على حساب تقليص المساحات الخضراء والمساحات المروية مما يعني زيادة الجفاف.

بالرغم من التصنيف غير المجدي للولاية على انها ولاية ديمقراطية وتبني الديمقراطي لاجراءات مكافحة التغير المناخي إلا ان الاجراءات كانت قاصرة وصورية ومنافقة مقابل زيادة ارباح الشركات وتخريب البيئة كانت خطوات منحت حكومة الولاية منافع مالية اكبر حيث يمكن ملاحظة ذلك في الطرق الجديدة مقارنة بالطرق السابقة التي شملت تشجير اكثر وجزرات وسطية اوسع، وخفض أوقات سقي الحدائق العامة والجزرات



الوسطية إلى اقل من الربع، ناهيك عن استخدام البلاستيك الذي دخل في مواد البناء وصارت نسبة البلاستيك اعلى من نسبة الخشب في صناعة الأخشاب التي تستعمل في الأرضيات وتغليف الجدران الخارجية والسقوف وكل صناعة الأخشاب التي تستعمل لبناء المنازل، هذه التغيرات مجتمعة والتي كان ممكن تفادي الكارثة فيها لو انفقت الحكومة على رفاه الإنسان أكثر مما تنفقه على الحروب تأتي بالتزامن مع التغير المناخي وموقع ولاية كاليفورنيا الجغرافي لتجعل من مدنها الصناعية والكبيرة تحديا تحت بيئة جافة ومقفرة في بعض مناطقها الصناعية القديمة. ان تاريخ الرأسمالية والتي دعمت الخرافات التي ذكرتها في الفقرة الاولى بدأ بانتهاء الصلاحية وان لم تتحرك القوى الانسانية الان فان الرأسمالية سيسقط احد أوجهها وتدشّن وجه جديد اقبح وأكثر بربرية.

إلى ٢٥% مساحة خضراء في العقارات السكنية، و١٨% للعقارات التجارية، تبعها قانون تراخيص البناء عام ٢٠١٥ الذي سمح

والصين وغيرها من الدول الدائرة في فلكها لم يكن أكثر إنسانية. ان حكومة امريكا كما هو حال كل الحكومات الغربية تمنح الشركات الكبرى كل السلطة وتبقى تراقب وتجمع الضرائب لكنها تخلت عن تلك المراقبة شيئا فشيئا ووضعت الانسان تحت انياب الشركات واكتفت بجمع الضرائب وحكومة ولاية كاليفورنيا هي الأخرى استمرت بتقليص الخدمات وخفض الإنفاق الحكومي على الخدمات حتى اصبحت مصدر تهديد. تعد محطات الإطفاء واحدة من اهم الخدمات التي يجب ان تتوافر وتجهز من قبل جامعي الضرائب إلا ان توسع العمران وضع بعض تلك المحطات داخل مناطق تجارية مكتضة مما رفع قيمة العقارات التي تشغلها تلك المحطات مما يسيل لعاب حكومة الولاية لحجم

شكّلت الحرائق في لوس انجلس كاليفورنيا انعطافة مهمّة ومقياس عالمي جديد لمستوى الإنسانية التي تسحقها الرأسمالية يوما بعد آخر، حيث انقسم العالم إلى جزئين رئيسيين المؤمن بانتقام إلهي او قدرتي ويشمل هذا الجزء الشامتين، ولا يريد الخوض مع هذه النوعية من البشر على الاقل حالياً، والجزء الثاني والأكبر الذي يبحث عن اسبابها ووسائل حلها وانقاذ اهلها ويكاد يعرف بالإحصائيات او بدونها ان السبب الرئيسي هو النظام الرأسمالي الآيل للسقوط بشكله الحالي على مستوى عالمي، ان البحث

المسعود عن الارباح والنفاق الحكومي تجاه الشركات الكبرى في امريكا وفي حكومة ولاية كاليفورنيا تحديدا حيث تسعى حكومتها المحلية لمنح الشركات الكبرى تراخيص اكثر لتزيد من ارباحها التي تأكل الاخضر واليابس. في اطار موضوع الحرائق تستطيع وضع اليد على بعض الاجراءات التي قادت إلى تلك الكارثة وصلتها بالأرباح مقابل سحق الانسان وعدم الاكتراث لمستقبله كتخفيض الإنفاق الحكومي وتقليل المساحات الخضراء والحد من المشاركة الحكومية في مراقبة البيئة.

كما تستطيع ان ترى بوضوح من خلال الفيديوهات ان المناطق الفقيرة شملها اقل اهتمام بالإطفاء والإخلاء وغالبية الضحايا ان لم نقل جميعهم من تلك المناطق الفقيرة وكبار السن والاطفال. قبل ان نبدأ البحث في هذه المسألة علينا التأكيد ان طبيعة النظام الحكومي القائم على جني الضرائب والتي يفترض ان تذهب باتجاه مراقبة الوضع الانساني اقتصاديا واجتماعيا والتأكد من تقديم شركات الخدمات مايكفي للعيش الكريم، تغيّر كثيرا فيما بعد تسعينات القرن الماضي والتي شهدت غياب المنافس السياسي وغياب المبرر لدعم دولة الرفاه التي وعدت فيها الرأسمالية العمّال في حال عملهم بتفاني اكثر وساعات عمل اكثر لتحقيق الانتاج العالي الذي سيسمح للأجيال المقبلة بالتمتع بنتيجة ايجابية للعمل المضني مما لم تر منه هذه الأجيال شيئا بل على العكس فانها خسرت كل الانجازات الانسانية التي حققتها الحركة العمالية وتراجعت حقوق الانسان إلى ادنى مستوياتها منذ نشأة الرأسمالية، وجدير بالذكر ان نفس النظام المنافس في روسيا